

دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر -دراسة في مشروع كابدال-
The role of community participation in activating local development in Algeria
- a study in the Capdal project -

أمين بلعيفة

جامعة أكلي محند اولحاج البويرة -الجزائر
 amine1435@hotmail.com

فرحات عبنون*

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل - الجزائر
 ferhat.abnounce@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/05/21

تاريخ الارسال: 2022/02/22

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية والكشف عن دور الأطراف الفاعلة فيها، وهي المقاربة التشاركية الجديدة التي اعتمدها اغلب الدول في صياغة المشروع التنموي المحلي القائم على الشراكة بين الدولة الممثلة في جماعاتها الإقليمية ومختلف الفواعل المجتمعية من مجتمع مدني، قطاع خاص وجهود الأهالي.

هذا الأسلوب الجديد دفع بالجزائر إلى إشراك ودمج مختلف الفاعلين في التنمية لبناء نموذج تنموي متكامل وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مساهمة هذه الفواعل في التنمية المحلية وما مدى تجسيد هذه المقاربة في مشروع كابدال، كونه فضاء تفاعليا يضمن المشاركة الفعالة للأطراف الرسمية وغير الرسمية في التنمية المحلية.

كلمات مفتاحية: المشاركة المجتمعية. التنمية المحلية. برنامج كابدال. المجتمع المدني.

Abstract:

The current study aims to identify the role of community participation in local development and to reveal the role of the actors in it, which is the new participatory approach adopted by most countries in formulating the local development project based on partnership between the state represented in its regional groups and various community actors from civil society private sectors and the efforts of the people .

This new approach has led Algeria to engage and integrate the various actors in development model. Through this paper , we will try to highlight the contribution of these actors to local development and the extent to which this approach is reflected in the CapDel project , which is an interactive space that ensures the effective participation of formal and informal actors in local development.

Keywords: community participation , local development, Capdel program, civil society .

مقدمة

تعد المشاركة المجتمعية من أهم الركائز الأساسية في تفعيل عملية التنمية المحلية، كونها تتيح الفرص لمختلف فئات المجتمع المحلي من المساهمة في مختلف الأدوار التنموية، من إعداد الخطط واقتراح الحلول وتنفيذ الخطط بما يتناسب وتطلعات الساكنة المحلية .

هذا المفهوم -مفهوم المشاركة المجتمعية- أصبح شائعا وكثير الاستخدامات في أدبيات التنمية من قبل المنظرين والخبراء، معتبرين أن فشل الخطط والمشاريع التنموية مردها إلى تهميش جهود الأهالي، فهي مبدأ أساسي من مبادئ تنمية المجتمع، كونها تفتح باب التعاون بين المواطنين و المؤسسات الرسمية للدولة من منطلق أن الجهود الذاتية المحلية للأفراد لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تفعيل التنمية، هذا ما دفع بالعديد من الدول ومن بينها الجزائر بالبحث عن الآليات الكفيلة التي تسمح لمختلف الفواعل المجتمعية من إشراكها ودمجها في الفعل التنموي، وهذا تماشيا مع توجهات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يعتبر الحق في التنمية من حقوق الإنسان، غير قابل للتصرف ويموجبه يحق للإنسان من الإسهام والمشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

لهذا أصبحت المشاركة المجتمعية خيارا استراتيجيا مما دفع بالدول إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين وذلك بمنح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأفراد دورا محوريا في المشاركة في عملية التنمية، وهذا ما عبرت عليه تقارير المؤسسات الدولية عن التنمية في العالم تحت العديد من الشعارات مثل جعل الدولة أكثر قربا للناس والتحول نحو المحليات وتحقيق اللامركزية .

هذه المشاركة المجتمعية تجسدت في مشروع كابدال الذي يعتبر مقاربة تشاركية نموذجية يهدف أساسا إلى تجسيد الديمقراطية التشاركية التي تقوم على إشراك المواطنين في جميع الشؤون المحلية، وهو احد البرامج الهادفة إلى تمويل الجمعيات بمختلف أصنافها و تحفيزها بفعالية في التنمية المحلية والذي يعتبر احد برامج الشراكة الدولية التي اعتمدها الجزائر في مجال دعم التنمية المحلية من خلال مرافقة البلديات النموذجية العشر والمجسد في المبادرة الثلاثية بين كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي.

من اجل الإحاطة بكافة حيثيات موضوع الدراسة ارتأينا طرح التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهم برنامج

كابدال في تجسيد المشاركة المجتمعية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر؟

الفرضية الرئيسية:

تفعيل التنمية المحلية في الجزائر مرتبط بمدى اهتمام الدولة بدمج مختلف الشركاء المحليين وتعزيز أدوارهم .

منهجية الدراسة:

-المنهج الوصفي: تم اعتماد على المنهج الوصفي في هذه الدراسة لتحليل الظاهرة المدروسة من حيث المحتوى و المضمون لتبيان دور المشاركة المجتمعية والوصول إلى نتائج تساعدنا في فهم واقع المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية في الجزائر .

- المقاربة التشاركية: المشاركة و التمكين من المفاهيم الأساسية التي ارتبطت بالحكم الراشد، والمفهوم يرتبطان ارتباطا وثيقا بالديمقراطية التشاركية، و تعد المشاركة الضمان الوحيد لإدماج أفراد المجتمع في تدبير الشأن المحلي، و اعتماد هذه المقاربة في الدراسة لتبيان أن التنمية المحلية تتطلب تضافر جميع الفاعلين المحليين مع مجهودات الدولة، وتتجلى هذه المقاربة في مشاركة المجتمع المدني، الأفراد و القطاع الخاص في التنمية المحلية.

تقسيم الدراسة: تقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا : الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية والمشاركة المجتمعية.

ثانيا: دور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية،متطلباتها وأنواعها

ثالثا: واقع المشاركة المجتمعية في الجزائر

رابعا: أهمية المشاركة المجتمعية في تذليل العقبات أمام السلطات الرسمية.

خامسا: تجربة كابدال في تفعيل المشاركة المجتمعية ومرافقة الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية.

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية والمشاركة المجتمعية

لقد غدت كل من التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية عنصران أساسيان مترابطان لتحقيق متطلبات الساكنة المحلية، انطلاقا من كون الجهود الحكومية لوحدها غير كافية لتفعيل التنمية المحلية، ما لم تضاف إليها مجهودات الفواعل الجديدة المتمثلة في المجتمع المدني والأفراد والقطاع الخاص، وهذا ما اعتمد من قبل الكثير من الدول ومن بينها الجزائر.

1. مفهوم التنمية المحلية**1.1. تعريف التنمية**

مفهوم التنمية من المفاهيم التي حظيت بالدراسة والاهتمام من قبل الباحثين و المهتمين في مجال العلوم الإنسانية، وقد اختلفت المفاهيم حول المصطلح من باحث إلى آخر، حيث لا يوجد إجماع حول تعريف موحد للتنمية، ويعد علم الاقتصاد اسبق العلوم الذي تطرق لهذا المفهوم، أين حاول رجال الفكر الاقتصادي إزالة

الغموض عن عوامل التخلف الاقتصادي ومظاهره، غير أنه رغم الاختلاف السائد بين علماء الاقتصاد حول مضمون التنمية، إلا أن هناك شبه إجماع يتمحور على أن التنمية تشير إلى المتغيرات المستمرة في الهياكل و المؤسسات الاقتصادية للمجتمع المتخلف¹.

وتعرف التنمية بأنها: تلك العملية المستمرة التي يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الايجابية في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد².

وتعرف في مفهومها العام، بأنها عمليات مخططة و موجهة، تحدث تغيرا جوهريا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها، لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع و الرفاهية والسعادة لأفراده³.

فمن خلال التعريفين نستخلص أن:

- التنمية عملية مستمرة و متواصلة لا تعرف التوقف.
- أن التنمية عملية منظمة ليست ضربا من العشوائية.
- أنها تهدف إلى تحقيق تغيرات جوهرية في المجتمع .
- تسعى إلى تحسين مستوى حياة المجتمعات من مختلف النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

2.1.1. تعريف التنمية المحلية

التنمية تتحدد وفق مستويين: فهي تنمية وطنية وتنمية محلية، هذه الأخيرة التي لم يتبلور مفهومها بشكل واضح إلا بعد بداية الخمسينات من القرن الماضي، حيث ما كان متعارف عليه هو مصطلح تنمية المجتمع المحلي، الذي ظهر لأول مرة في إطار الأمم المتحدة عام 1950، وعرفته أدبيات التنمية للأمم المتحدة بأنه: "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد عليها المجتمعات المحلية كوحدات للعمل والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية، بشكل يوجه محليا لمحاولة استشارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتبارها الأداة الرئيسية لأحداث التغير"⁴.

وهذا ما أوصى به مؤتمر كامبريدج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي قصد تحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل، اعتمادا على المشاركة والمساعدة المحلية لأبناء المجتمع، أما مدلول التنمية المحلية لم يبرز إلا في سنة 1955 في مؤتمر اشردح الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية والذي أوصى بضرورة تنمية المجتمع المحلي وتحديد مدلول هذه التنمية⁵.

غير أن الظهور الفعلي للتنمية المحلية، كان في بداية الستينات من القرن الماضي وتحديدًا في فرنسا وهذا كرد فعل على قرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية، و كانت تسعى من خلال هذا الإجراء هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة و الضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح، وهذه النظرة

الفوقية في اتخاذ القرارات من دون الأخذ برأي السكان و الإنصات إليهم قوبلت بالرفض من مختلف الفاعلين المحليين، الذين اعتبروا أن تنمية أي إقليم يستوجب الأخذ بعين الاعتبار حاجيات و تطلعات السكان مطالبين في ذلك تطبيق التنمية من أسفل، وهذا ما رحبت به مذنبية مراقبة التراب و العمل الجهوي DATAR الفرنسية وأقرت التنمية المحلية في مخططها الخماسي 1984-1988⁶.

فمفهوم التنمية المحلية ظهر كسائر المفاهيم المرتبطة بإعداد وتنمية المجتمع في الخمسينات من القرن الماضي، أين اتجهت الكثير من الدول في إتباع أسلوب اللامركزية والاتجاه نحو تنمية محلية تنطلق من الأسفل اتجاه الأعلى .

وتعرف التنمية المحلية: "بتلك العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"⁷.

فالتنمية المحلية حسب هذا التعريف، ليست عملية أحادية تتم من قبل الجهود الحكومية لوحدها، بل يستوجب إضافة جهود الأهالي وإشراكهم في جميع الخطط التنموية قصد إحداث تغييرات جوهرية في تحسين الحياة اليومية للمواطن والاهتمام بالمستوى المعيشي للسكان وذلك بالتركيز على توفير مختلف الخدمات المحلية للسكان.

كما تعرف بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية له، بناء على المبادرة الذاتية منه، وإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا يتم الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة⁸.

وعرفها المشرع الجزائري: "بأنها تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات والولايات واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية، وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات التكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبطة مسبقا و محددة و ملتزمة"⁹.

فالتنمية المحلية ترتكز على تنمية الأقاليم وإحداث تغييرات و تحسينات في المجالات المختلفة الاقتصادية، الاجتماعية، الخدماتية للمجتمع المحلي، تهدف من خلال ذلك تحقيق متطلبات الساكنة المحلية وتطلعاتها، و هذا من خلال الوحدات المحلية وكذا الجهود الشعبية في إطار متكامل ومشارك يجدد دور ومسؤولية كل طرف في المجال التنموي المحلي مما يحقق مبدأ الشفافية.

2.1. أهداف التنمية المحلية

اعتبارا من كون التنمية المحلية عملية مشتركة ومخططة فهي في الأساس تهدف الى مايلي:

- إشباع الحاجات الأساسية للإفراد وهذا من حق كل فرد وواجب على الدولة لإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين وذلك بتوفير المستلزمات الأساسية من صحة، أمن، سكن ويلخص فيليب انجلهارد Philippe Engelhad هذا الهدف في اعتبار الثروة الحقيقية لا تعني الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وإنما تكمن في الوصول الى أكبر قدر من السلع والخدمات الأساسية لتلبية احتياجات الناس من مواد غذائية، مياه شروب العلاج، السكن والكهرباء، النقل، الصحة، التعليم والاتصال.¹⁰

- زيادة الدخل المحلي وتحسين المستوى المعيشي والدخل المحلي.

- الحد من الفوارق الإقليمية وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وهذا اعتبارا من كون التنمية المحلية تركز على مبدأ الشمولية والتوازن فإنها تسعى من خلال برامجها إلى التقليل من حدة المفارقات الإقليمية بين الأقاليم او داخل الإقليم الواحد وذلك قصد تحقيق التوازن الجهوي و هذا بانتهاج سياسة جادة من شأنها إعطاء دفعا قويا لحركية التنمية الشاملة¹¹

فالتنمية المحلية من خلال ما سبق فهي تهتم بالفضاء المحلي للسكان، و هي جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة تتكاثف فيها الجهود الحكومية مع جهود الأهالي بهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع المحلي، كون الجهود الحكومية غير كافية لوحدها لتفعيل التنمية المحلية، مما يتطلب إشراك جميع الفواعل المجتمعية الجديدة في التنمية لذا غدت المشاركة المجتمعية خيارا استراتيجيا كونها احد الركائز الأساسية للتنمية المحلية وذات ارتباط وثيق بينهما.

2. مفهوم المشاركة المجتمعية

تعددت تعاريف المشاركة المجتمعية وهذا بتعدد الاتجاهات و التخصصات، حيث يركز كل باحث من زاوية تخصصه ولم يقتصر هذا المفهوم على جانب دون جانب اخر وهذا ما سوف نتطرق اليه من خلال الوقوف على تعريف المشاركة بالمفهوم العام والمفهوم التنموي.

1.2. تعريف المشاركة المجتمعية بالمفهوم العام

المشاركة سلوك اجتماعي وضرورة أملتتها الظروف اليومية للإنسان عبر العصور و الأزمنة، وهذا ما عبر عنه العلامة ابن خلدون بالاجتماع البشري الذي أشار إليه في مقدمته، معتبرا أن الإنسان حيوان اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده ما لم يشاركه بني جنسه في تحصيل قوت يومه: " فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف"¹².

والمشاركة TAKING PART في اللغة الانكليزية تعني ينظم، ينتسب، يرتبط وينخرط الفرد في الجماعة و المجتمع في تنظيمات رسمية أو غير رسمية، كونه يؤيدها ويدعمها ويساندها ويتعاطف معها وجدانيا، حيث يسعى الفرد أو الجماعة ليدخل في سياق مع غيره قصد الفوز بالعضوية داخل التنظيم وهذا ما يعنيه لفظ المشاركة في اللغة الفرنسية، يعني الربط، التعاون والاشتراك والدخول في السياق مع الآخرين.¹³

أما اصطلاحا فقد تعددت وتباينت التعاريف المشاركة باختلاف الزوايا والرؤى التي ينظر إليها كل مفكر و باحث حسب تخصصه وتكوينه، فالباحث في علم الاجتماع ينظر للمشاركة من منظور سوسيولوجي والاقتصادي يعالجها من منظور اقتصادي بحث ورجل السياسة ينظر إليها من الزاوية السياسية. لهذا تعددت أسماء المشاركة وأنواعها فهناك المشاركة الجماهيرية MASS PART، المشاركة الشعبية POPULAR PART، المشاركة الديمقراطية، المشاركة السياسية وأيضا المشاركة العامة PART PUBLIC وغيرها من التسميات التي تختلف في ما بينها وان كان الاختلاف جزئيا وليس جوهريا، وهذا يرجع إلى اختلاف المصطلحات الأجنبية المقدمة.

تعدد المشاركة وتباين الرؤى نجم عنه عدم الاتفاق على تعريف شامل مانع للمصطلح وبالتالي تعدد المفاهيم للمشاركة، وهذا ما سوف نقف عنده لمختلف التعاريف حول المفهوم. يعرفها معجم العلوم الاجتماعية بأنها: "المساهمة أو التعاون في أي وجه من وجوه النشاط، ويستخدم هذا الاصطلاح كثيرا في الاقتصاد، فيقال: المشاركة في الأرباح أو في إدارة المشروع، أما في المجال السياسي فيدل على إشراك المواطنين في مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو عن طريق اختيار من يمثلهم في المجالس النيابية¹⁴.

فمشاركة الفرد لا تقتصر على جانب من جوانب المجتمع بل تشمل هذه المشاركة مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وتهدف أساسا لتحقيق أهدافا اجتماعية. ويعرفها البروفيسور صالح زياني: "إن مفهوم المشاركة أو التشاركية مرتبط بالمفهوم الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية يسعى من أجل تحقيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهي تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطن دورا أو رأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم و حرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة"¹⁵.

2.2. تعريف المشاركة المجتمعية بالمفهوم التنموي

لم يقتصر مفهوم المشاركة على المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فقط، بل أصبح مفهوما متداولاً في أدبيات التنمية والتخطيط وازداد بروزاً منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين في قانون تخطيط المدن البريطاني الصادر عام 1947 م، والذي أشار بشكل جلي في مواده إلى ضرورة مناقشة واستشارة أصحاب العلاقة و الاختصاص في موضوع التخطيط كضمان عام لنجاح عملية التخطيط¹⁶.

فالمشاركة في التنمية يهدف إلى إشراك المستفيدين المستهدفين في إدارة المشاريع وصنع القرار على المستوى المحلي.

وقد تعدت المفاهيم والمصطلحات حول المشاركة في التنمية بصفة عامة، فهناك من استخدم مفهوم المشاركة الشعبية و هناك من عبر عنها بالمشاركة الاجتماعية والبعض الآخر استخدم المشاركة المجتمعية وان

تعددت التسميات والمصطلحات، فان المشاركة تهدف أساسا إلى إدماج العنصر البشري في التنمية كعملية اجتماعية تتطلب تضافر جهود الجميع و التنسيق بين مختلف الفواعل المجتمعية، خاصة وان الحق في التنمية من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق للإنسان ولجميع الشعوب المساهمة و الإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية أعمالا تاما، وهذا ما نص عليه " إعلان الحق في التنمية " الصادر عن الأمم المتحدة عام 1996 في مادته الأولى¹⁷.

وقد ازداد الاهتمام الواسع لإشراك المواطن في التنمية خاصة في ظل التحولات التي عرفتها مختلف دول العالم وتعاطم دور الدولة، التي لم تعد لوحدها الفاعل الأساسي في تقرير الشأن العام ووضع القرارات وتسطير السياسات، هذا ما أدى إلى بروز جهود الأهالي والسكان كضرورة حتمية في إشراكه في المشروعات التنموية، وقد ظهر مفهوم المشاركة ولأول مرة ضمن مفاهيم التنمية في نهاية الخمسينات، وهو الاهتمام الكبير الذي أولاه المسؤولون القائمون على التنمية، وأوعزوا سبب فشل المشروعات التنموية وإخفاقها إلى عدم أشراك وإقحام المواطن كطرف محوري إلى جانب الدولة في التخطيط ومتابعة التنمية، اعتبارا من كون المشاركة كإستراتيجية الذي تؤدي إلى فشل أو نجاح مشروعات التنمية، وقد غذت هذه الحقيقة من الحقائق التي ترسخت في فكر المسؤولين¹⁸.

لقد أصبحت المشاركة المجتمعية في التنمية من المفاهيم الأكثر تداولاً وبروزاً في أدبيات التنمية وهو توجه جديد أرسى قواعده هيئة الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار عقد مؤتمر العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية المنعقد في أغسطس عام 1979 والذي خلص إلى ضرورة استشارة السكان في مجال التنمية¹⁹، كما ورد مفهوم المشاركة المجتمعية في أجندة 21 للأمم المتحدة والتي تعني إشراك السكان داخل مجتمع معين في عملية إيجاد الحلول للمشاكل التي تعترضهم كلما أتاحت الفرصة لهم من المشاركة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تفعيل أدوات المشاركة في إعداد الخطة وتنفيذها ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج التنموية المحلية مع إتاحة الفرصة لمختلف الفئات الاجتماعية أفراد ومنظمات المجتمع المدني، قطاع خاص مخابر البحث من اجل المشاركة في العملية التنموية²⁰.

فالتعريف يركز على ضرورة تسهيل عملية إشراك المواطنين في التنمية وذلك بتوفير مختلف الوسائل بدء من رسم الخطة إلى متابعتها في مختلف مراحلها وذلك بالحضور الفعلي لهؤلاء الأفراد.

وهناك من يؤكد أن المشاركة المجتمعية، هي تلك الوسيلة التي يتمكن من خلالها أفراد المجتمع المحلي التأثير الايجابي في القرارات و السياسات التي ترتبط بحياتهم، وهذا استنادا لمبدأ الديمقراطية الذي يعطي الحق لأفراد المجتمع في التفكير واتخاذ القرارات و التخطيط والقيام بدور فعال في تنمية وإدارة الخدمات التي تؤثر على حياتهم، وتزداد أهمية هذه المشاركة على المستوى المحلي في ظل تدعيم اللامركزية كأسلوب لتحقيق متطلبات المجتمع المحلي²¹.

وتعرف المشاركة المجتمعية بمفهومها التنموي : بأنها إشراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها وبهذا المعنى فهي انطلاقة التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو تنمية من أسفله، والتي تعمل على إلغاء الدور المتعاطم للحكومة وتحسين محتوى خطط التنمية وتسهيل تنفيذها وتفعيل دورها وتأثيرها²². فهي احد الوسائل والأدوات الهامة لإنجاح التنمية وتحقيق أهدافها، وهذا من خلاله جعل أفراد المجتمع مساهمين حقيقيين في عملية التنمية وليس أفراد منتفعين منها.

من خلال ما سبق ذكره فان المشاركة المجتمعية تهتم بالدرجة الأولى بما يلي:

- الاهتمام بالعنصر البشري كطرف محوري في تفعيل التنمية على مستوى الإقليم، والذي لا تتوقف مشاركته فقط في إبداء الرأي أو تقديم المقترحات بقدر ما يعتمد عليه في المشاركة في مختلف مراحل المشروع بدء بالتشخيص، تحديد الأولويات، التنفيذ والمتابعة وتقويم النتائج، هذا الدور يعد بمثابة تخفيف العبء عن الدولة في التنمية على مستوى الإقليم وتفرغها للأهداف السيادية.

ثانيا. دور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية، متطلباتها وأنواعها:

1. دور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية

المشاركة المجتمعية تعتبر احد القيم الأساسية يتم خلالها معرفة المواطنين لاحتياجاتهم وكذا مشاكلهم وكيفية حلها، هذا الأمر يستدعي تمكين جميع الشرائح المجتمعية من المشاركة في التعبير عن احتياجاتهم واقتراح الخطط ووضعها وتنفيذها، وإتاحة الفرصة لهؤلاء بمثابة تقدير للذات، لهذا تبرر أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية كما لخصها دوباوي فيما يلي²³:

- إنها تتيح الفرصة لمختلف أفراد المجتمع المساهمة في القرارات الهامة التي تعود بالفائدة على مجتمعهم.
 - تعمل على ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف الفئات والمستويات الاجتماعية .
 - تجعل أفراد المجتمع أكثر وعيا يشاركون في مساندة وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية خاصة إذا ترسخ مبدأ الثقة وتؤكد الأفراد أن الهدف الأسمى للتنمية هو تحقيق متطلباتهم واحتياجاتهم .
 - تعمل على زيادة التماسك والتضامن بين أفراد المجتمع والحكومة .
 - تهدف المشاركة إلى تحقيق مبدأ الديمقراطية وتجسيد وتكريس سياسة اللامركزية في إدارة الهيئات المحلية.
 - زيادة الوعي الاجتماعي لدى الأفراد وهذا من خلال تقديم الشرح المفصل حول المشروعات والخدمات التي يشرف عليها المسؤولون على التنمية المحلية .
 - بروز قيادات محلية جديدة بصفة تلقائية من خلال مواقفها من الأنشطة والبرامج .
 - المشاركة تسهم في تنويع الأنشطة وتمكن من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .
- إضافة إلى كل هذا، فإن أهمية المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية، تؤدي إلى تعلم المواطنين إجراءات حل مشاكلهم وإدراكها، مما يتولد لديهم الثقة بالنفس وتنظيم أنفسهم في هيئات ومنظمات، كما أنها

تعمل على زيادة تمسك وتكاتف أفراد المجتمع وتعاونهم مع الحكومة من خلال إيجاد فرصة للممارسة الديمقراطية وتكريس أسلوب الإدارة اللامركزية .

من خلال ما سبق ذكره، فإن التنمية لا تقع على مسؤولية طرف، بل هي عملية تتطلب تضافر وتشابك جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع أفرادا وجماعات في المشاركة في اتخاذ القرارات، وهذا من خلال إسهاماتهم المتعددة سواء بتوفير المعلومات أو تقديم الاقتراحات أو تقديم الدعم المادي، فالتنمية لا تتحقق من أعلى فقط وإنما تتحقق من أسفل أيضا، فتنمية المجتمع المحلي أساسه مساهمة المواطنين ودعم جهودهم التي تبدل من أجل إنجاز أي مشروع تنموي يخدم المصلحة العامة وتحقق المتطلبات الأساسية للسكان المحلية.

2. متطلبات المشاركة المجتمعية

فمن المتطلبات الأساسية لتنمية أي مجتمع محلي يستوجب المشاركة الفعالة للمواطنين في الفعل التنموي وهذا من خلال:

- تجنيد مختلف الفئات المجتمعية لإبداء آرائهم أو تقديم عون مادي أو خدمة اتجاه المجتمع، وفي هذه الحالة يشعر المواطن أن المشروعات المحققة من صنعهم .

- إقناع السكان بالتغيير كضرورة حتمية، كما أنها تساهم في تكوين القادة المحليين وتدريبهم .

فالمشاركة المجتمعية في التنمية ليست مجرد أداة فقط بل هي عنصر حاسم وجوهري للتأكد على عملية تنموية أصلية الفائدة، فهي تفاعل وإشراك أي عدد ممكن من أبناء المناطق المحلية في وضع وتنفيذ المشروعات الرامية إلى خدمتهم والرفع من مستوى حياتهم.

3. أنواع المشاركة المجتمعية

وتتجلى المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية في عدة أنواع :

1.3. المشاركة المنظمة

وهذا النوع من المشاركة تعد الأكثر تنظيما كونها معترف بها ومشروعة من قبل الهيئات الرسمية، مما يجعلها أكثر تأثيرا وأوسع مدى²⁴ .

كما تعد حقا أساسيا من حقوق المواطنين منصوص عليها بموجب قوانين تعمل على تنظيمها والسهرة على حسن سيرها في إطار محدد دون تجاوز حدودها المرسومة من أجلها²⁵، لدى نجد الكثير من الدول تأخذ بهذا النوع من المشاركة وهذا لمدى فعاليتها ودورها المحوري لما تحققة من نجاعة في تنفيذ المشاريع التنموية.

لهذا فقد أخذت الكثير من الدول بمبدأ التمثيل في الهيئات المحلية، والتي تعد من أهم أساليب تنظيم المواطنين في المشاركة في التنمية ويتجسد هذا التمثيل في منظمات المجتمع المدني كونها تنشأ بخطة قانونية وتخضع للتنظيم في ممارسة مهامها، وتهتم هذه المنظمات في جميع مراحل عملية التنمية التي تدخل في نظام اختصاصها²⁶.

فالتنظيم من العناصر الهامة في أي مشاركة مجتمعية، وهذا لكون كل الجهود تتجه وتتحرك في خط واحد وهدف واحد محدد بعيدا عن العشوائية والفوضى .

فالمشاركة المنظمة تخلق نوعا من الوعي لدى المواطنين، وهذا من خلال التنظيمات المؤهلة للقيام بالأدوار المناطة بها، سيما المشاركة في التنمية وأحيانا ما تكون بصفة منفردة من طرف المواطنين أو بالتنسيق مع الجهود الحكومية .

كما يعد التمثيل في المجالس الشعبية المحلية من أهم الأدوات لتنظيم المواطنين للمشاركة في التنمية ومشاريعها، ومن صور التنظيم المقترحة في هذا الإطار قيام المجالس الشعبية المحلية بما يلي²⁷:

- تسطير سياسة عامة لتوعية المواطنين على مستوى الوحدات المحلية في مجال الجهود الذاتية قصد تشجيعها وتنميتها .
- تحديد حجم ونوعية المشاركة المجتمعية لكل مشروع على حدى .
- تحديد المشروعات التي يمكن تنفيذها كلها أو بعض منها اعتمادا على الجهود الذاتية .
- دراسة المشروعات الذاتية في إطار الخطة المعتمدة محليا .
- تنظيم حملات التوعية لفائدة المواطنين .

2.3. المشاركة المباشرة

وتعرف بتلك المشاركة التي تساهم فيها مختلف فئات المجتمع أو هيئات أو جماعات منظمة للسلطات الحكومية في كل ما يخص البرامج والعمليات التنموية وفي أي مرحلة منها، ويتخذ هذا النوع من المشاركة عدة أشكال منها²⁸:

- استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات المؤشرات العامة، المقابلات .
- اللامركزية والتي تتجلى في إيجاد مؤسسات أو هيئات تخطط على المستوى المحلي الإداري .
- برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصا ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على التنفيذ والهيئات التطوعية.
- وسائل الإعلام بمختلف أنواعها .
- الاستبيان والدراسات المختلفة .

ثالثا: واقع المشاركة المجتمعية في الجزائر.

1. الإطار القانوني للمشاركة المجتمعية في الجزائر:

قصد تشخيص الواقع الحقيقي للمشاركة المجتمعية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية وجب علينا الوقوف على هذا الواقع من خلال الدستور و القوانين التي نصت على ذلك، لاسيما قانون الولاية وقانون البلدية إلى جانب قانون الجمعيات وكذا قانون حماية البيئة.

1.1. تكريس المشاركة المجتمعية في ظل الدستور

فكرة مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية مكرسة بموجب دستور 2020، وهذا ما نصت عليه المادة 19 منه: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة" وبالرجوع إلى المادة 10 منه: " نجد أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العامة"²⁹ وهذا إشارة واضحة إلى تبني الدولة مبدأ التشاركية في إدارة الشأن المحلي في إطار الديمقراطية التشاركية التي تسعى من خلالها الدولة إلى الارتقاء بثقافة الإنصات لمختلف الفاعلين و الأخذ بأرائهم و مقترحاتهم، والتي تراها كفيلة بتفعيل التنمية على المستوى المحلي.

ولتفعيل الدور التشاركي للمواطن ومختلف منظمات المجتمع المدني وطبقا للدستور، اقر المشرع الجزائري نصوصا قانونية تكفل التطبيق الفعلي لمبدأ المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي وهذا تماشيا مع مبادئ الديمقراطية التشاركية التي تمثل جملة من الآليات و الإجراءات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني وكل فاعل مدني في صنع السياسات التنموية المحلية.

2.1. تجسيد المشاركة المجتمعية في القانون الجزائري

وقد تجسدت فكرة مشاركة المواطن في التنمية بموجب القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، والتي تنص المادة 11 منه على ما يلي: " يتخذ المجلس البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية حسب الشروط المحددة بهذا القانون"،³⁰ وهذا لن يتأتى إلا من خلال تشجيع المبادرات المحلية الهادفة إلى تحفيز المواطن و حثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم وهذا ما يتضح من نص المادة 12 من نفس القانون.

ودور البلدية لم يقتصر في استشارة المواطن لوحده، بل الاستشارة تمتد إلى كل شخص محلي أو خبير في مجال محدد، أو كل ممثل لجمعية محلية معتمدة قانونا بخصوص المساهمة المفيدة في أشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلات كل واحد ونشاطه وهذا ما تضمنته المادة 13 من القانون السالف الذكر.

إن إدراج مبدأ مشاوررة المواطن ضمن قانون البلدية، من شأنه إتاحة الفرصة لمختلف أطراف المجتمع المحلي من المشاركة في اتخاذ القرارات المناسبة الهادفة إلى تفعيل الدور التنموي للبلدية، وبالتالي تحسين متطلبات الساكنة المحلية، لكن رغم هذا الإقرار على ضرورة إدماج المواطن في اتخاذ القرارات، إلا أن قانون البلدية لم يضع الآليات الكفيلة لتجسيد هذه المشاركة ميدانيا، وهذا ما نأمل أن يستدرکه المشرع من خلال تعديل قانون الجماعات الإقليمية لاحقا أو تخصيص قانون يتعلق بالديمقراطية التشاركية يضمن هذه الآليات.

كما برز مفهوم المشاركة المجتمعية بشكل جلي في قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة أين أشار إلى دور الجمعيات البيئية في التنمية، والتي لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية، ويتجلى الدور التنموي لهذا الصنف من الجمعيات في إقامة اللقاءات والندوات وتنظيم الأيام الدراسية والملتقيات التي تهدف إلى تأطير

- المواطنين وتنمية الحس المدني لديهم والشعور بالمسؤولية وترقية العمل التنموي، وقد ساهمت الجمعيات في الاضطلاع بأدوار تنموية مختلفة تتجلى في ما يلي³¹:
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وذلك بإبداء الرأي و المساعدة.
 - رفع دعاوي قضائية أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة.
 - حماية البيئة من مختلف أنواع التلوث :حماية الماء، الهواء، الجو، الأرض، الباطن الأرضي و الفضاءات الطبيعية.

رابعا: أهمية المشاركة المجتمعية في تذليل العقبات أمام السلطات الرسمية

المشاركة المجتمعية من الآليات التي اعتمدها الدول ومن بينها الجزائر في تفعيل الدور التنموي، وذلك بإشراك المواطن ومنظمات المجتمع المدني و كذا القطاع الخاص في مختلف البرامج التنموية، هذه المشاركة التي تعتبر من أهم الدعائم الأساسية لإنجاح الخطط و السياسات التنموية للمجتمع المحلي وهذا من خلال المساهمات التي تقدمها والخدمات لفائدة الساكنة المحلية، كما أنها تعمل على تذليل الصعوبات المعترضة لعمل السلطات المحلية، وهذا ما سوف نقف عنده من خلال تبيان دور كل فاعل من الفواعل المجتمعية السالف ذكرها.

1.2. المواطن

يعتبر حجر الزاوية في التنمية المحلية، حيث تتوقف معظم أعماله حول المجهودات المقدمة من خلال عملية التطوع وكذا آراءه ومقترحاته حول البرامج والمشاريع التنموية وتقديم خبرته في الشأن المحلي، وتبدأ إسهامات المواطن في المشاريع التنموية المحلية من المناقشات وإبداء الآراء إلى غاية المراقبة والتنفيذ، وتعتبر دعامة أساسية في توجيه التنمية المحلية والمشرفين عليها توجيهها صحيحا.

وكثيرا ما تكون القرارات التي يشترك فيها المواطن تجد طريقها الى التنفيذ على ارض الواقع وهذا ما أكده علماء الاجتماع وذلك من خلال تحويلها من قرارات مكتوبة إلى أنشطة فعلية قائمة وهذه المشاركة تجنب الإدارة من الصراعات الممكنة وردود الأفعال السلبية³².

وهذا ما اعتمده المشرع الجزائري في قانون البلدية 10-11 في مادته 11 و12 اذ يستوجب على المجلس البلدي إعلام واستشارة كل المواطنين حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يعمل على تحفيز وحث المواطنين على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية كل شخصية محلية او خبير او ممثل جمعية معتمدة قانونا اللذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس وهذا بحكم مؤهلاتهم وطبيعة نشاطاتهم³³.

2.2. القطاع الخاص:

نظرا للاختلالات التي عرفتتها التسيير الموجه للمرفق العام، استوجب على الجزائر أن تلجأ إلى القطاع الخاص كفاعل أساسي في التنمية إلى جانب القطاع العام وقد ازداد هذا الإهتمام في ظل توجه الجزائر في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات إلى الانفتاح الاقتصادي وتخلي الدولة عن الأسلوب الموجه للاقتصاد، هذا الوضع ألزم الجماعات المحلية أن تتكيف مع الوضع الجديد، اين أصبح القطاع الخاص دورا بارزا في تفعيل التنمية المحلية وبالتالي خلق الثروة وهذا لكون هذه الجماعات الإقليمية غير قادرة لوحدها على مسايرة وتفعيل التنمية المحلية وتحقيق متطلبات الساكنة، لذا طرحت فكرة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على المستوى الوطني أو المحلي .

وترتبط أهمية القطاع الخاص بالتنمية المحلية بمدى إسهامه في إيجاد الحلول لمختلف القضايا المحلية التي تعترض السلطات الرسمية في تحقيق التنمية ورفع العراقيل والعقبات عليها بسبب عجزها عن تحقيق بعض الأهداف، هذا ما دفعها إلى اعتماد أساليب مغايرة بإدماج القطاع الخاص في تسيير المرافق العامة المحلية في إطار عقود التفويض، وهذا في إطار أحكام المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المؤرخ في 02 اوت 2018 المحدد لكيفيات تفويض المرفق العام وهو نمط تسيير يشترك فيه الخواص في تسيير البنى التحتية والهياكل التابعة للبلدية والولاية .

على ضوء ما سبق يتبين ان هناك مجالات اصبح فيها القطاع الخاص دورا في تسييرها ومن امثلة ذلك الشراكة بين الجماعات المحلية و مؤسسات القطاع الخاص في تسيير النفايات والحفاظ على البيئة وكذا النقل البري³⁴.

3.2. المجتمع المدني

كثيرا ما يرتبط مفهوم المجتمع المدني بالجمعيات، وهذا ما أشار اليه المشرع الجزائري في قانون الجمعيات الصادر عام 2012، على انه يجمع بين أشخاص طبيعيين ومعنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة او غير محددة تجمعهم أهدافا غير مربحة كما يسخرون كل معارفهم ووسائلهم تطوعا من اجل ترقية الانشطة وتشجيعها لاسيما المجال المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي، الرياضي، البيئي الخيري والإنساني³⁵. وهذا ما ذهب إليه الأستاذ امحمد برقوق عند تعريفه للمجتمع المدني على انه: "مجملة الجمعيات الوظيفية وغير السياسية، النشطة والمبادرة والمستقلة والهادفة إلى تحقيق الصالح العام في مجتمع معين او عدد من الجمعيات"³⁶.

فالمشرع فتح المجال أمام مختلف الجمعيات لاحتضان أفكارهم وأرائهم ومقترحاتهم وبالتالي تشجيع جميع المبادرات المحلية التي من شأنها تفعيل التنمية وتذليل جميع العقبات التي تعترض الوحدات المحلية. فالمكانة التي يحضى بها المجتمع المدني في التشريع الجزائري نابع من أهميته في المساهمة في تسيير الشأن المحلي كونه عنصرا من عناصر الديمقراطية التشاركية وأحد شركاء الحكمة المحلية، وتظهر مساهمة

المجتمع المدني في تعزيز شرعية المجالس المحلية من خلال دوره في تطوير وتنظيم مشاركة المواطنين في الرقابة على العمل الحكومي وتشجيع المبادرات الذاتية والمشاركة في صنع القرارات خاصة في ظل البرامج والمخططات التنموية³⁷.

وتتجلى أهم مظاهر مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية وتذليل الصعوبات المعرقلة لعمل السلطات الرسمية في ما يلي:

- العمل التطوعي، هذه الآلية تعتبر مكملة للعمل المحلي ودعمه أساسية، كون هذا العمل يوفر خدمات قد تصعب على السلطات الرسمية تقديمها لصالح الساكنة، وهذا لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.³⁸

- كما تظهر الأهمية المحورية للمجتمع المدني في المناطق النائية على وجه الخصوص، أين تخنفي العديد من مظاهر التأطير للمواطنين من قبل مؤسسات الدولة، لتصبح الجمعيات الفضاء الأساسي و الملجأ الوحيد لطرح انشغالاتهم وقضاياهم قصد إيصالها للجهات الرسمية المحلية³⁹.

- ولعل من أهم مظاهر المجتمع المدني في تذليل صعوبات السلطات الرسمية في تفعيل التنمية المحلية عملية التعبئة والتحسيس في أوساط الساكنة المحلية للقيام بدورها في تبني المشاريع التنموية الإنمائية، كون المجتمع المدني يعبر عن مصالح الجماعة حيث يدفع بأفراده للمشاركة الحرة الواعية في تحديد ورسم البدائل التنموية، كما انه يعمل على تخفيض نسب تكاليف الإنجاز والمساهمة في ترشيد تسيير المرافق العمومية هذا الى جانب العمل على إدماج الفئات الاجتماعية المهمشة والقضاء على الآفات الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية، كل هذا من شأنه خلق روابط وطيدة بين أفراد المجتمع وبين مؤسسات الدولة⁴⁰، وهذا يعد بمثابة تخفيف العبء عن الدولة، كونه الإطار الملائم للحوار والنقاش حول متطلبات المواطن .

في هذا الإطار، لم تتوان الدولة في استشارة الجمعيات في كل القضايا التنموية التي تهم الساكنة المحلية، والإنصات إلى مختلف الانشغالات المقدمة، وقد تجسد هذا الأمر في تأطير وتثمين المبادرات المحلية في إطار التسيير التشاركي خاصة على مستوى مناطق الظل المقاربة الجديدة للدولة في إعادة الاعتبار للمناطق المعدومة التنمية لا سيما الريف الجزائري، وذلك بفتح المجال أمام مختلف فئات المواطنين والحركة الجمعوية بهدف تمكينهم من تسيير المشاريع الجوارية التي تم إنجازها على مستوى مناطق الظل، وتحفيز المواطنين وإعلامهم واستقطاب المبادرات التشاركية الرائدة بخصوص العمل التشاركي في التنمية⁴¹، هذه المشاركة المجتمعية من شأنها إضفاء قيمة مضافة لتفعيل المسارات التنموية المحلية والتي يمكن الاعتماد عليها كطرف فعال في تسيير المشاريع التنموية المحلية وبالتالي التخفيف على الجماعات المحلية في تسيير المشاريع التنموية. لكن رغم إتاحة الفرصة لأطراف المشاركة المجتمعية، فان هذه المشاركة تقتقر إلى الآليات الفعالة التي من شأنها تجسيد المبدأ التشاركي الأمر الذي يتطلب ما يلي:

- إيجاد الإطار القانوني الملائم وذلك من خلال إقرار وتجسيد الديمقراطية التشاركية يحدد من خلاله دور المجتمع المدني و مختلف المنظمات من اجل المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لتحقيق المتطلبات اليومية للسكان المحلية.
- عدم الاقتصار على آراء المواطنين واستشارتهم في صياغة السياسات التنموية المحلية، بل يستوجب أن تمتد جهودهم إلى المتابعة والتنفيذ والرقابة لمختلف البرامج التنموية والوقوف على الاختلالات التي من شأنها عرقلة التنمية المحلية.
- المرافقة التكوينية للمجتمع المدني و الأفراد، لتمكينهم من التعرف على أدوارهم التنموية وحدود تدخلاتهم.
- خلق عمل مشترك ودائم بين المجالس المحلية والمواطن وكذا جمعيات المجتمع المدني لوضع التصورات المشتركة حول إدارة الشأن العام.
- تحسيس المواطن على الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف التنموية التي تنشدها الساكنة المحلية وتتطلع إليها.
- مد قنوات الحوار والنقاش، وذلك بإعلام المواطنين بالمشاريع التي تسطر من قبل المجالس المحلية.

خامسا: تجربة كابدال في تفعيل المشاركة المجتمعية ومرافقة الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية

في إطار المسعى التشاركي مع الهيئات الدولية، وتماشيا مع الإصلاحات التي عرفتها الجزائر خاصة بعد التعديل الدستوري لسنة 2016، برزت عدة مفاهيم تنادي بضرورة إتاحة الفرصة للمجتمع المدني والأهالي إلى المشاركة في صناعة القرار على مختلف المجالات مثل: مصطلح الديمقراطية التشاركية، مشاركة المجتمع وكذا المواطنة الفاعلة، هذه الإصلاحات كللت بإقامة تعاون دولي مع كل من الاتحاد الأوروبي و برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لوضع برنامج يعزز قدرات الفاعلين المحليين في مجال التنمية المحلية، يرمي من خلاله إلى إشراك المواطن وكذا منظمات المجتمع المدني في التسيير المحلي، هذا البرنامج الذي رافق عشر بلديات نموذجية من مجموع 1541 بلدية على مستوى القطر الجزائري، أطلق عليه برنامج كابدال.

1. التعريف ببرنامج كابدال:

برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين⁴² أو ما يعرف بـ: Capdal Programme de renforcement des capacités des actions de développement local التشاركية، أطلقته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالمشاركة مع كل من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، هذا البرنامج الذي طبق في العديد من دول أوروبا وعرف نجاحات باهرة وهذا ما أكده " ماركو سيولي" ممثل بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر قائلا: " إن الاتحاد الأوروبي كان دائما متمسكا بهذا

المشروع النموذجي الناجح، حيث عملت أوروبا منذ عشرات السنين ومن خلاله على تحقيق التنمية وتطوير الخدمة العمومية على المستوى المحلي، وخير دليل على ذلك إيرلندا التي أصبحت غنية بفضل هذا البرنامج⁴³. وقد خصص لهذا البرنامج مبلغا يقدر بـ: 10 مليون أورو موزع على النحو التالي: ما يقارب:

- 2.5 مليون أورو من طرف الحكومة الجزائرية.
- 7.7 مليون يورو من قبل الاتحاد الأوروبي.
- 170.000 يورو من برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

1.1. نطاق تطبيق برنامج كابدال

وهو برنامج طموح أطلقته الجزائر مع الأطراف السالفة الذكر مس 10 بلديات نموذجية عبر التراب الوطني وهي:

بلدية "تيميمون بولاية ادرار وكانت الانطلاقة منها، بلدية أولاد عبد القادر بولاية الشلف"، بلدية بني معوش بولاية بجاية، بلدية الغزوات بولاية تلمسان، بلدية تيقزيرت بولاية تيزي وزو، بلدية مسعد بولاية الجلفة، بلدية جميلة بولاية سطيف، بلدية جانت بولاية اليزي، بلدية الخروب بولاية قسنطينة، وبلدية بابار بولاية خنشلة . ويسعى هذا البرنامج إلى إتاحة الفرصة لإشراك مختلف الفاعلين في التنمية المحلية على مستوى البلديات النموذجية المشار إليها أعلاه، و هذا في السياق التشاركي المكرس بموجب الدستور في تعديله لسنة 2016 أين نصت المادة 15 منه على مايلي: "الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية"⁴⁴.

2.1. محاور برنامج كابدال

وقد تضمن مشروع كابدال على أربع محاور أساسية تتجلى في ما يلي⁴⁵ :

- الديمقراطية التشاركية والعمل المشترك بين الفاعلين المحليين.
- عصرنه وتنشيط الخدمات العمومي.
- التنمية الاقتصادية المحلية وتنويع الاقتصاد.
- التسيير المتعدد القطاعات للمخاطر البيئية الكبرى على المستوى المحلي.

وسنركز على المحور الأول المتعلق بالديمقراطية التشاركية لنقف عند أطراف المشاركة المجتمعية التي حددها برنامج كابدال أو كما سماها بالفاعلين على المستوى المحلي .

2. المشاركة المجتمعية في برنامج كابدال

يهدف مشروع كابدال إلى ضمان المشاركة في التنمية المحلية ومرافقة البلديات النموذجية في كيفية إشراك جميع الفواعل الاجتماعية في المشروعات التنموية المحلية، وذلك بإدماجهم وتشجيع جميع المبادرات المحلية

التي من شأنها إعطاء دفعا للمشاريع التنموية في الجماعات المحلية وشبكة الفاعلين للمجتمع المدني في إطار ميثاق بلدي تشاركي⁴⁶.

فالمشروع يعمل على ترقية مقاربة للتنمية المحلية تنطلق من القاعدة إلى القمة، يتولاها فاعلو الأقاليم المحلية طبقا لمقاربة إقليمية جديدة متعددة الأطراف الفاعلة والقطاعات والمستويات .

هذا الإطار التشاركي سيشجع الفرصة لمختلف الأطراف الفاعلة من المشاركة إلى جانب الإدارة المحلية -المجلس البلدي المنتخب- لتسطير الرؤية المستقبلية للتنمية على مستوى الإقليمي في إطار تدبير الشأن المحلي وتلبية متطلبات الساكنة المحلية، هذه المشاركة تعزز من أواصر الثقة والانسجام بين مختلف الأطراف المحلية، هذا ما يستوجب من الفاعلين الرسميين من الإنصات والأخذ بأراء المواطنين وأفراد المجتمع المدني ومختلف المتعاملين الاقتصاديين المحليين التي حث عليها البرنامج (كابدال) بإدماجهم في التنمية المحلية.

3. أطراف المشاركة المجتمعية في مشروع وكابدال

تتجلى الأطراف الفاعلة في مشروع كابدال في ما يلي:

1.3. المنتخبون المحليون

يعتبرون قادة مشروع كابدال المشرفين على إدماج الفواعل الاجتماعية الأخرى من منظمات المجتمع المدني ومتعاملين اقتصاديين في تسيير شؤون البلدية، باعتبارهم روافد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية، وهذا بنقاسم سلطة اتخاذ القرار مع المواطنين و تعزيز و تثمين الثقة المتبادلة بين الإدارة المحلية والساكنة⁴⁷.

2.3. منظمات المجتمع المدني

اجمع الكثير من المفكرين والمتقنين العرب على مفهوم المجتمع المدني في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية 1992 على انه : المؤسسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كصنع القرار السياسي ومنها أغراض نقابية ومنها أغراض ثقافية ومنها أغراض اجتماعية لإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية⁴⁸.

وتعتبر منظمات المجتمع المدني المستفيد بالدرجة الأولى ضمن مشروع كابدال، الذي يهدف إلى تعزيز تمثيله في التنمية المحلية، في إطار رؤية حقيقية إستراتيجية لتدبير الشأن المحلي البلدي، لذلك سعى هذا البرنامج إلى تعزيز المجتمع المدني من اجل المشاركة أكثر نشاطا وفعالية في التنمية المحلية⁴⁹ وذلك بتعزيز قدرات الجمعيات من خلال تكوين أفرادها تكوينا مبنيا على منهجية :التعلم بالممارسة من خلال المرافقة والدعم في العمل.

3.3 المتعاملون الاقتصاديون

وهم المستثمرون الخواص ويشملون مختلف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، التعاونيات الفلاحية ،مربي المواشي، الصيادين، الحرفيين، التجار ...الخ والذي يستوجب عليهم المساهمة والانخراط في النظرة المستقبلية لبلداتهم⁵⁰.

4. آليات برنامج كابدال في تفعيل المشاركة المجتمعية

تفعيلا للمشاركة المجتمعية في التنمية المحلية، ركز برنامج كابدال على آليتين هما:

1.4. صياغة الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة

أول خطوة لتجسيد مبدأ المشاركة في برنامج كابدال تكمن في إعداد صياغة عقد الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة، والذي يعد عقدا أخلاقيا اجتماعيا توافقيا يؤسس لحق مشاركة المواطنين في إدارة شؤون بلديتهم وتطوير إقليمهم⁵¹، فهو ميثاق يؤسس لشراكة حقيقية يلتزم من خلالها المواطنون بالمشاركة الفعالة في تسيير الشؤون العمومية للبلدية، وهذا في إطار احترام جميع المبادئ المتفق عليها ضمن هذا الميثاق مع احترام الأطراف الرسمية - المنتخبون المحليون - آراء المواطنين وأخذها بعين الاعتبار. وقد تجسدت هذه الآلية على مستوى كل البلديات النموذجية، نذكر على سبيل المثال بلدية الخروب في إعداد هذا العقد المتضمن 57 مادة حددت من خلالها مسؤوليات وصلاحيات الفاعلين الاجتماعيين⁵²، كوضع المجلس المنتخب البلدي الإطار المناسب للمبادرات المحلية وتحفيز المواطنين على المشاركة في حل مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، مع تشكيل قنوات دائمة للاتصال والتشاور بين المنتخب والمجتمع المدني والاستشارة حول الخيارات الإستراتيجية وأولويات التنمية على المستوى المحلي، وهذا من أجل تحقيق حكمة محلية تشاركية وبالتالي تحقيق تنمية محلية مستدامة.

2.4. تأسيس المجلس الاستشاري

بعد التصويت على الميثاق البلدي الذي يحدد مشاركة المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية والذي تنطلق منه جميع المبادرات المحلية التشاركية والخطط البلدية لتسيير الشأن المحلي وتحديد الرؤية الإستراتيجية⁵³، يؤسس مجلسا استشاريا ويضم هذا المجلس جميع الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية من تنظيمات المجتمع المدني ممثلين عن القطاع الخاص وفئات النساء والشباب وكذا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فالمجلس الاستشاري يعد الآلية الأساسية الدائمة التي يتجسد من خلالها الإطار التشاركي، يتيح الفرصة لمختلف الأعضاء الممثلين الفرصة في التعبير عن آرائهم والإصغاء إلى مقترحاتهم حول المشاريع ومختلف الخطط التنموية، فالمجلس الاستشاري في عمومها يعبر عن آراء المواطنين كما يشكل فضاء حوار بين السكان والبلدية، إلى جانب كل هذا فهو يعزز تبني المواطنين للمشاريع البلدية.

من خلال ما سبق، نستخلص أن مشروع كابدال من خلال هاتين الآليتين حاول إبراز الدور التنموي لكل الأطراف الفاعلة على مستوى الإقليم البلدي مع ضمان انخراطهم في مختلف المشاريع التنموية بما يؤدي إلى تفعيل التنمية المحلية من منطلق أن التنمية المحلية تمر عبر تعزيز دور المجتمع المدني وكذا المواطنين، لهذا خصص البرنامج جزء كبيرا من جهوده لدعم الجمعيات المحلية، و يتجلى هذا الدعم في تعزيز القدرات وهذا بإجراء تكوين نظري وبالدرجة الأولى التكوين المبني على منهجية التعلم بالممارسة وهذا من خلال الدعم

والمرافقة في العمل⁵⁴، فالبرنامج أسس لمقاربة تشاركية تتيح لجميع الفئات من الإسهام في التنمية إلى جانب المجلس البلدي المنتخب، وهي النظرة الجديدة للدولة الرامية إلى تشجيع المبادرات المحلية واستعادة الثقة بين المواطن كطرف فعال في التنمية والدولة وهذا ما تروم إليه هذه الأخيرة .

الخاتمة:

تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، يبقى متوقفا على مدى إشراك جميع الفواعل المحلية في صنع البرامج التنموية المحلية إلى جانب الجهود الحكومية، وتوفير البيئة الملائمة التي تسمح بالمشاركة الفعلية في مختلف الخطوات التنموية، وهذا سواء في وضع الخطط والبرامج أو في متابعتها وتنفيذها، وهو المسعى الذي تتطلع إليه الجزائر لتطوير هذه المشاركة، وذلك من خلال تمكين المواطنين وتعزيز أدائهم ومرافقتهم، وهذا ما سعت إليه من خلال برنامج كابدال الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز قدرات الفاعلين المحليين وتحسين التسيير الشأن البلدي قصد الوصول إلى حكمة تشاورية تهدف لتحقيق متطلبات المواطنين.

فالبرنامج أتاح الفرصة لمختلف شرائح المجتمع بعرض مشاريعهم التنموية وتوسيع مشاركتهم في مختلف المجالات، فهو يؤسس لمقاربة تشاركية مندمجة تتيح لكل فئات المجتمع المدني من الإسهام في التنمية المحلية جنبا إلى جنب المجلس الشعبي البلدي المنتخب، كما انه فضاء للتفاعل بين مختلف الأطياف الرسمية و غير الرسمية المحلية، من خلال تقديم مختلف الرؤى و التصورات حول كيفية تدبير الشأن المحلي.

هذا البعد المجتمعي الذي ركز عليه برنامج كابدال، من شأنه خلق جسر الثقة بين المواطن المحلي المتمثل في الجمعيات، المواطن، فئات المجتمع المدني وبين المنتخب البلدي، لتبقى هذه المقاربة التشاركية لبرنامج كابدال كقيلة بتعميمها على مختلف بلديات القطر الجزائري، وهذا لن يتأتى إلا من خلال :

- العمل على تأهيل وتكوين المنتخب المحلي لقبول فكرة مشاركة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني والأخذ بمقترحاتهم وأرائهم .

- صياغة الآليات الكفيلة للسماح للمواطن من المشاركة الفعلية في الفعل التنموي المحلي، وعدم اقتصار مشاركته في حضور الاجتماعات دون الإدلاء برأيه وهذا يقتضي تعديل القوانين والتنظيمات المتعلقة بالجماعات المحلية وإيجاد الإطار القانوني لتفعيل الديمقراطية التشاركية.

- خلق قنوات الاتصال و الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة، تمكنهم من الاطلاع حول مختلف القضايا التي تهم الساكنة المحلية.

- الارتقاء بثقافة الإنصات، وذلك بإتاحة الفرص لمختلف الشرائح الاجتماعية من تقديم الاقتراحات والأفكار التي من شأنها تفعيل التنمية.

- تعزيز دور وسائل الإعلام قصد جعل المعلومة في متناول السكان المحليين، هذا ما يحفزهم على المشاركة في اتخاذ القرار بخصوص تنمية إقليمهم.
- تكيف قانون الجماعات الإقليمية بما يتماشى والمتطلبات الراهنة للسكان المحلية مع تحديد الأدوار الأساسية لمختلف الفاعلين المحليين.

الهوامش:

- ¹ غربي علي، سلطانية بلقاسم، تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2003، ص 31.
- ² ابو النصر مدحت، ياسمين مدحت، التنمية المستدامة، مفهومها، ابعادها، مؤثراتها، الطبعة الرابعة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، ص 67.
- ³ خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر-واقع وافاق-اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 8.
- ⁴ محمد عبد الله محمد عبد الفتاح، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 33.
- ⁵ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 14.
- ⁶ خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 14.
- ⁷ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 13.
- ⁸ عبد اللطيف رشيد احمد، اساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر، 2002، ص 19.
- ⁹ قانون رقم 10-02، مؤرخ في 29 يونيو 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، الجريدة الرسمية، العدد 61، الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2010، ص 90.
- ¹⁰ مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر-ولاية وهران دراسة حالة-اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران، 2019، ص 109.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 111.
- ¹² بن خلدون عبد الرحمان، ديوان العبر او الخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الاكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 53.
- ¹³ ساقور عبد الله، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، الجزء الأول، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة باجي مختار عنابة، السنة الجامعية 1999، ص ، ص 45، 46.
- ¹⁴ خشمون محمد، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 225.
- ¹⁵ باي احمد، بلهوشات رؤوف، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن و البيئة، جامعة الحاج لخضر، جامعة باتنة، العدد 10، السنة 2017، ص 274.

- ¹⁶ مهبا مجاهد، عودة يوسف، إستراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاساتها على التخطيط العمراني للمدينة، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري و الإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص 19.
- ¹⁷ جمعية الامم المتحدة، (إدارة الإعلام)، إعلان الحق في التنمية، تشرين الأول (نوفمبر) 1990.
- ¹⁸ خاطر احمد مصطفى، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010، ص 81.
- ¹⁹ قاسمي شوقي، معوقات المشاركة الشعبية في برنامج امتصاص السكن الهش، دراسة ميدانية لبرنامج RHP للبنك الدولي للإشياء والتعمير الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 268.
- ²⁰ بولحية الطيب، سالمى سمير، اجندة 21 المحلية كآلية لتفعيل المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالتطبيق على القطاع السياحي، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد جمعة لخضر، الوادي، العدد 03، السنة 2017، ص 308.
- ²¹ حاتم عبد المنعم احمد واخرون، الشباب والتنمية المتواصلة، دراسات نظرية وميدانية في البيئة المصرية، دار مصر للخدمات العلمية، 1997، ص 34.
- ²² سكيك امجد ناهض، دور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية المستدامة في مدينة غزة، تجربة لجان أحياء بلدية غزة، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية غزة، 2012، ص 30.
- ²³ خشمون محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 119، 120.
- ²⁴ المرجع نفسه، ص 124.
- ²⁵ بوعمام فايزة، الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنمية محلية ناجحة، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد 29، جوان 2017، ص 218.
- ²⁶ محمد عبد الله محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 75.
- ²⁷ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 186.
- ²⁸ قياطني عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد 11، اكتوبر، سنة 2017، ص 80.
- ²⁹ مرسوم رئاسي رقم 442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020، ص 08.
- ³⁰ قانون رقم 10/11، مؤرخ في 22 يونيو 2011، متعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة في 03 جويلية 2011، ص 08.
- ³¹ قانون رقم 03-10، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003، ص ص 13، 19.
- ³² بزغيش بوبكر، مشاركة الجمعيات والمواطن في اعداد أدوات التهيئة والتعمير، الاجراء القانوني المهجور، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، المجلد 10 العدد 2، 2019، ص 19.
- ³³ القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 9، 8.

- ³⁴ انزارن عادل، التنمية المحلية في الجزائر: دراسة في الفواعل والمحددات، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة جمعة لخضر الوادي، العدد 16، جوان 2017، ص 378.
- ³⁵ قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات ج ر عدد 02 الصادرة في 15 يناير 2012، ص 34
- ³⁶ لصلح نوال، الديمقراطية التشاركية رافعة التنمية المحلية -قراءة في قانون البلدية رقم 11-10، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، العدد 46، سبتمبر، 2018، ص 217.
- ³⁷ عمايدية فايزة، المجتمع المدني كآلية لتفعيل دور المجالس المحلية المنتخبة في ظل قانون البلدية 11-10 وقانون الولاية 12-07، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ام البواقي، المجلد 7، العدد 1، مارس 2020، ص 18.
- ³⁸ كيم سمير، الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة التشاركية، قراءة في الحالة الجزائرية، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 16، ديسمبر 2017، ص 440.
- ³⁹ زياني صالح، موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 16، 2007، ص 27.
- ⁴⁰ زيمبلاوي سفيان، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر -حالة بلدية الجزائر الوسطى- رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010، ص 99.
- ⁴¹ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تعليمية وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية رقم 6324 المؤرخة في 01 ديسمبر 2020، المتعلقة بتأطير وتثمين المبادرات المحلية في إطار التسيير التشاركي خاصة على مستوى مناطق الظل.
- ⁴² FICHE –INFO Capdel sur le site : <https://www.interieur.gov.dz/images/FICHE-INFO-Fr-Finale.pdf>, (02/12/2021).
- ⁴³ دبيلي أحمد، بلدية الخروب ورشة نموذجية لمشروع كابدال، مقال منشور بجريدة الشعب، ليوم 8 افريل 2017، العدد 17305، ص 8.
- ⁴⁴ قانون رقم 16-01، المؤرخ في 6 مارس 2016، يتضمن تعديل الدستور، جريدة رسمية عدد 14، الصادرة يوم 07 مارس 2016، ص 08.
- ⁴⁵ مطوية برنامج كابدال: ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، ص ص، 3، 2.
- ⁴⁶ حاروش نور الدين، صالح بن صالح، كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية للتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية و السياسية، منشورات جامعة لخضر حدة، الوادي، المجلد 10، العدد 1، ص 13.
- ⁴⁷ UGP Capdel. Recommandation des acteurs locaux pour la mise en œuvre du Capdel, Alger Septembre 2017, p07.
- ⁴⁸ شاوش اخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة نموذجا، اطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 27.
- ⁴⁹ وثيقة برنامج كابدال. نداء لاقتراح أفكار مشاريع لتعزيز المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية المحلية في البلديات النموذجية العشر 2020.
- ⁵⁰ Capdel. Recommandation des acteurs locaux pour la mise en œuvre du Capdel, Op. Cit, p 07.
- ⁵¹ اوكيل محمد امين، رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين: كابدال، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية المجلد 10، العدد 02، 2019، ص 37.
- ⁵² الميثاق البلدي للمشاركة المواطنة لبلدية الخروب، وثيقة صادرة عن المجلس الشعبي البلدي لبلدية الخروب، قسنطينة .

⁵³ اوكيل محمد امين، مرجع سبق ذكره، ص ص 37 ، 38.

⁵⁴ برنامج كابدال، إعلان عن دعوة لإبداء الاهتمام قصد تشكيل قوائم الجمعيات المحلية الشريكة لبرنامج كابدال (CapDEL) في البلديات النموذجية العشر، 2017.